دور الاستراتيجية الأمنية
للحد من الكوارث والأزمات
The Role of Security Strategy
In Reducing Disasters and Crises

الدكتورة: نادية عبد الامير إبراهيم حسين
مكتب الوزير
قسم شؤون المرأة
n86216212@gmail.com

Dr. Nadia Abdul Ameer Ibrahim Hussein
Minister's Office
Women's Affairs Section
n86216212@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

مستخلص البحث:

إن التخطيط الاســـتراتيجي الأمني يلعب دوراً هاماً في مواجهة الأزمات والكوارث في ضـــوء احتياجات المســتقبل وإمكانات الحاضــر، كونه يحدد الطريق ويرســم المســار ويحدد البدائل للوصــول لأهداف معينة فالاســتراتيجية هي تصــور ورؤية، لأنها تمثل العقل المدبر والتصــور الواضح والترتيب المناسب لتحقيق الهدف.

ومن هذا المنطلق فإن التخطيط الأمني الاســـتراتيجي يدعم اتخاذ القرار الســـريع والدقيق في اللحظات الحرجة، ويعزز من مســتوى الجاهزية والتأهب لدى الفرق الأمنية، ويُســهم في الحفاظ على النظام العام، وضـــمان أمن وســـلامة الأفراد والمنشـــآت. كما يُعد هذا النوع من التخطيط أســاسًــا لبناء الثقة بين المواطن ومؤســسـات الدولة، من خلال إظهار قدرة الدولة على الســيطرة والانضــباط حتى في أحلك الظروف. ومن هذا المنطلق، يصــبح التخطيط الاســتراتيجي الأمني ركيزة لا غنى عنها في بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة في مواجهة الكوارث والأزمات.

كلمات مفتاحية: الاســـتراتيجية الأمنية، إدارة الكوارث والأزمات، التخطيط الأمني، الاســـتجابة السريعة، الإنذار المبكر، الاستدامة الأمنية.

Abstract

Strategic security planning plays a vital role in addressing crises and disasters by aligning future needs with present capabilities. It serves to outline the path forward, define alternatives, and chart the course toward specific objectives. Strategy is essentially a vision and a conceptual framework, representing the mastermind behind clear, structured, and well-ordered efforts to achieve set goals from this perspective, strategic security planning aids in making rapid and accurate decisions during critical moments. It strengthens the preparedness and readiness of security teams, helps maintain public order, and ensures the safety and security of individuals and infrastructure. Moreover, such planning fosters trust between citizens and state institutions by demonstrating the state's ability to maintain control and order even in the most challenging situations. Consequently, strategic security planning becomes an indispensable pillar for building more resilient and sustainable communities capable of withstanding disasters and crise.

مقدمــة:

ان الحاجة إلى الأمن جعل من الضــروري وضــع اســتراتيجياتها الأمنية ، الأمر الذي اصــبح مصــدر قلق كبير للدول في النظام الدولي للقرن الواحد والعشـرون ، خاصــة بعدما شـهد تزايداً ملحوظاً في حجم وتكرار الكوارث الطبيعية والاصـــطناعية ، بداية من الفيضـــانات والزلازل والاعاصير والحرائق واسعة النطاق وصولا إلى النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية ، وهي لا تقتصـر على الجانب المادي فحسـب بل تمتد لتشـمل الأرواح البشـرية والاسـتقرار السـياسـي و النســيج الاجتماعي ، ومن هنا يبرز الدور الحيوي للاســتراتيجية الأمنية كأداة وقائية واســتباقية تتطلب تصــميم ورســم وتطوير على المســتوى الوطني المصــحوبة بأهداف التي إذا ما تحققت يمكن على أســاســها تأمين المتطلبات اللازمة للأمن وتقلل المخاطر وتعزز القدرة الوطنية على الصمود .

ان التخطيط الاســـتراتيجي الأمني يلعب دوراً هاماً في مواجهة الأزمات والكوارث في ضـــوء احتياجات المســتقبل وإمكانات الحاضــر ، كونه يحدد الطريق ويرســم المســار ويحدد البدائل للوصــول لأهداف معينة فالاســتراتيجية هي تصــور ورؤية، لأنها تمثل العقل المدبر والتصــور الواضح والترتيب المناسب لتحقيق الهدف.

وفي العراق وفي ظل التحديات الطبيعية والأزمات الإنســانية والأمنية المتكررة أظهرت الحاجة الماســة إلى صــياغة اســتراتيجية أمنية متكاملة قادرة على الاســتجابة بفعالية والحد من هذه الكوارث.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشـــكلة البحث في ضـــعف تفعيل الاســـتراتيجيات الأمنية الوقائية في مواجهة الكوارث والأزمات، وما ينتج عن ذلك من قصور في إدارة المواقف الطارئة والتقليل من الخسائر البشرية والمادية مما يؤدي إلى تأخر الاستجابة وضعف الوقاية والاستعداد المنسق.

لذا أصـــبح تطبيق التخطيط الاســـتراتيجي ضـــرورة ملحة وحتمية للمؤســـســـات والمنظمات في مجتمعنا، وزيادة قدراتها التنافسية وتطوير أدائها، فالمؤسسات التي تخطط استراتيجياً تفوق في أدائها الكلي غيرها من فالتخطيط الاســـتراتيجي هو خطة عامة لتســـهيل عملية الإدارة الناجحة والفعالة والتي توضع للسير عليها دون الوقوع في المشكلات والأزمات التي تمر بها المؤسسة.

ثانياً: أهمية البحث:

وتظهر أهمية التخطيط الاستراتيجي الأمني في فهم ودراسة الأزمات والكوارث المحتملة الوقوع والتخطيط لها وفق معايير محددة وشـــروط منضـــبطة واليات للالتزام بها بهدف حماية الأرواح والممتلكات والموارد فهو عنصـــراً جوهرياً في منظومة إدارة الكوارث والأزمات، ويســـعى إلى ســـد فجوة معرفية وعملية في حقل الدراسات الأمنية وإدارة المخاطر، إذ يسهم في تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية على الاســـتجابة الفاعلة والمنظمة في مواجهة التحديات الطارئة وغير المتوقعة. وتتجلى أهمية هذا النوع من التخطيط في قدرته على توقع المخاطر المحتملة، وتحديد الســـيناريوهات المتوقعة، ووضـــع خطط استباقية مدروسة تتضمن آليات التنسيق بين الجهات المعنية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بوضوح. كما يتيح التخطيط الاستراتيجي بناء منظومة إنذار مبكر، وتوفير الموارد البشـــرية والتقنية اللازمة للتعامل مع الأزمات بمهنية وكفاءة عالية، مما يقلل من حجم الخسائر البشرية والمادية.

ثالثاً: أهداف البحث:

ان أهداف التخطيط الأمني الاستراتيجي تكمن فيما يأتي:

١- توضيح المفهوم الشامل للاستراتيجية الأمنية.

٢- يدعم اتخاذ القرار السريع والدقيق في اللحظات الحرجة.

٣- يعزز من مستوى الجاهزية والتأهب لدى الفرق الأمنية.

٤- يُسهم في الحفاظ على النظام العام ويضمن أمن وسلامة الأفراد والمنشآت.

٥- يُعد هذا النوع من التخطيط أساسًا لبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

٦- يعد إطار استراتيجي عملي للحد من الكوارث، من خلال إظهار قدرة الدولة على السيطرة والانضباط حتى في أحلك الظروف.

ومن هذا المنطلق، يصبح التخطيط الاستراتيجي الأمني ركيزة لا غنى عنها في بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة في مواجهة الكوارث والأزمات

رابعاً: منهجية البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي – التحليلي.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمنية مفهومها وأهدافها وخصائصها

أولاً: تعريف الاستراتيجية الأمنية:

إن تعريف الاستراتيجية الأمنية يعد مدخلاً حتمياً يلزم علينا التطرق اليه في سبيل الوصول إلى إرساء المبادئ المحددة لعلم الاستراتيجية في مجاله الأمني وقبل البدء بتعريف الاستراتيجية الأمنية لابد من تعريف التخطيط الاستراتيجي باعتباره هو العمود الأساس للاستراتيجية الأمنية.

تعريف التخطيط الاستراتيجي:

مصـــطلح التخطيط الاســـتراتيجي مركـب من مصـــطلحين اســـاســـين همـا: – التخطيط والاستراتيجية.

فالتخطيط هو مرحلة التفكير التي تســـبق أي عمل أو مشـــروع والتي تنتهي باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب عمله بوقت وكيفية معينة، فالتخطيط هو ســـلســـلة من القرارات التي تتعلق بالمســـتقبل إذ يشـــمل التنبؤ بما ســـيكون عليه المســـتقبل والاســـتعداد بما ســـيقع فيه. (مرسي ، ٢٠٠٨، ص.٣)

أما الاســـتراتيجية فتعريفها لغةً: – هي كلمة يونانية مشـــتقة من اســـتراتيجوس وتعني (فن القيادة)، وقد اسـتخدمت منذ عدة قرون في العمليات الحربية، والتي تصـف القائد بالحازم والقادر على فهم دوره الوظيفي لتحقيق أهدافه ، من خلال قدرته على قراءة ما يدور حوله ، واكتشاف الفرص التي ينبغي اغتنامها، ومعرفة التهديدات التي عليه تجنبها ، واستغلال عناصر القوة المتاحة وتوظيفها بطريقة سليمة وذكية.

ويقصد بالاستراتيجية: هي الخطة التي تهتم بالمستقبل وترسم المسارات وتختار وتحدد البدائل للوصول لأهداف معينة، وهي تصور ورؤية لأنها تمثل عقل المؤسسة وتصور واضح للهدف، وهي الوسيلة والترتيب المناسب لتحقيق الهدف. (سلطان، ٢٠١٠، ص.٣)

ان عملية التخطيط الاستراتيجي ذات مدلول مستقبلي وحقيقي أي ان الأفكار الواردة في الخطة بعيدة المدى أي تكون ذات منظور مستقبلي، وتدعم بإطار للعمل والتطبيق وليس مجرد تنبؤات مادية، وهي عملية شـــمولية وتكاملية تخضـــع إلى المتابعة والتدقيق وتتســـم بالفعالية والمغامرة والهجوم.

فالتخطيط الاســـتراتيجي عبارة عن خطة عامة لتســـهيل عملية الإدارة الناجحة والفعالة، وهي تخرج المخطط من دائرة النشاطات والاعمال اليومية داخل المؤسسة وتعطي صورة كاملة عن المسار المستقبلي.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الاستراتيجية الأمنية بأنها: الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانات والقدرات والإمكانات المتاحة لمواجهة وضع أي موقف أو مشكلة أو أزمة، وتطويع تلك القدرات المتاحة لمواجهة أي نوع من أنواع الأزمات حفاظا على حالة الأمن، وتحقق الأهداف وفقا للمبادئ والاسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني. (الخزرجي، ٢٠٠٥، ص.٧٠).

ومن خلال التعريف فان الاستراتيجية الأمنية هي بمثابة التصور الشامل والمستقبلي لمسألة الأمن والذي يشمل أمن الدولة السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي وتكون هذه الاستراتيجيات قادرة على تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد من خلال وضع السياسات والخطط والبرامج اللازمة للتعامل مع التهديدات وتحقيق درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها.

ثانياً: مفهوم الاستراتيجية الأمنية:

ان الاستراتيجية الأمنية هو المنهجية والعملية التي من خلالها تتمكن المؤسسة من الانتقال من مجرد التفكير في العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات وصولا إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير بما يحقق توجهاً فعالاً بصورة أفضل للمؤسسة فيكون المنظور الجديد متوجهاً إلى المستقبل. (خبراء بميك، ٢٠٠٤، ص٤).

وبذلك يمكن القول بأن مفهوم الاستراتيجية الأمنية هو عملية اتخاذ القرارات بصورة مستمرة ومعقدة تعتمد على اعداد الخطط وتنفيذها ومراقبة عمليات التنفيذ وتقييمها، فالخطط هي أحد عناصر ومكونات عملية التخطيط التي تم وضعها بجهد عقلي لتحديد سلوك يلتزم به (بني حمدان ، ادريس ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠) .

ثالثاً: أهداف الاستراتيجية الأمنية:

١- مواجهة التغير في بيئة العمل، إذ تهدف عملية التخطيط إلى التوصيف المنهجي لبيئة العمل ووضع استراتيجيات التعامل الفعال معها، وتطوير امكانيات المؤسسة للتعرف وتحليل الفرص

والتحديات وتقويمها ووضع سبل التعامل الفعال معها، وتدعيم قدرة المؤسسة في تحديد نقاط القوة وأوجه الضعف وتحديد متطلبات التعامل الفعال معها وتأمين المرونة لدى المؤسسة للتكيف مع المتغيرات غير المتوقعة، وتوفير أدوات التنبؤ والتقدير لاتجاهات عناصر بيئة عمل المؤسسة.

٢- تحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الانضباط اللازم وتطوير وتحسين أداء المؤسسة بتحديد الخصائص الرئيسية لبيئة العمل مما يساعد على تحقيق أهدافها ورسالتها ودعم الاداء المرتفع لأفراد العمل، وتقويم الأداء المنخفض وتوفير متطلبات التحسين، والمتابعة المستمرة لعناصر بيئة العمل وتحديد سبل تطورها.

٣- تهيئة المناخ الأمني اللازم لإنجاح خطط وبرامج التنمية بما يحفظ النظام والأمن من خلال تحديد توجيه المسارات الاستراتيجية للمؤسسة وذلك بصياغة وتطوير رسالة المؤسسة وأهدافها، وتحديد وتوجيه مسار العمل فيها وصياغة الغايات والأهداف مع توفير متطلبات تحسين الأداء وتحقيق النمو والتقدم والتأكد من ربط الأهداف الاستراتيجية بطموحات الإدارة العليا .

تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية وعدالة من خلال الوقاية من الجريمة ومكافحتها والبحث عن مرتكبيها حفاظاً على الأرواح والممتلكات. (سيد علي، ٢٠٠٨، ص٤٨).

رابعاً: خصائص التخطيط الاستراتيجي الأمني:

١- التنسيق المستمر بين كافة القطاعات الأمنية وغير الأمنية لتجنب الاثار السلبية الناجمة عن عدم التنسيق.

٢- المرونة في مواجهة المشكلات الجنائية، والتكيف مع الظروف المتغيرة

٣- القدرة والقابلية على التأثير بكافة الظروف التي يمر بها المجتمع سواء في مرحلة الاعداد أو التطبيق من خلال استقراء خططه أو تحليل إجراءاتها للتعرف على الإطار العام والمبادئ الأساسية التي ستسعى الكوادر الأمنية لتحقيق الأهداف من خلالها.

٤- ضـــرورة اعتمادها على كافة قطاعات الدولة ســـواء الأمنية منها وغير الأمنية ســـياســـية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، دبلوماسية، إعلامية، لقدرتها ونجاحها لتحقيق الأهداف.

٥- قدرتها على احتواء المشكلة الأمنية، حتى لو كان على جزء بسيط لمنع تفاقمها واحداث اثار سلبية على أمن الدولة. (خليل، ١٩٩٢، ص٢٤-٢٨).

خامساً: مراحل التخطيط الاستراتيجي:

ان عملية التخطيط الاستراتيجي تتكون من ثلاث مراحل رئيسية هي: -

١- مرحلة اعداد الخطة وإقرارها: -

تتطلـب مرحلـة اعـداد الخطـة درجـات عـاليـة من الـدقـة والموازنـة بين الإدارة والتوجيهـات الســـيـاســـيـة في الـدولـة والمؤســـســـة وحـاجـات المجتمع من جهـة أخرى ليتم اعـداد خطـة مقبولـة من جميع الأطراف وقـابلـة للتنفيـذ، وتبـدأ مرحلـة اعـداد الخطـة بـدراســـة وتحليـل الوضـــع القـائم والتنبؤ بمـاذا يمكن ان يصـــبح في المســـتقبـل ومن ثم تـأتي الخطوة الثـانيـة والتي تتمثـل في تحـديـد ماذا نريد ان نغير أو نصل اليه.

٢- مرحلة تنفيذ الخطة: -

بعد إقرار الخطة تقوم الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة كل حسب مسؤوليته وواجباته الملقاة على عاتقه بعد ان تم اعتماد مراحل التنفيذ وبرامج التنفيذ.

٣- مرحلة متابعة وتقييم الخطة: -

وتكون هذه المرحلـة على درجـة عـاليـة من الأهميـة ليس فقط للخطـة الحـاليـة بـل للخطط المســتقبلية، وتكون عملية نجاح التخطيط مرتبطة بشــكل كبير على كفاءة المتابعة والتقييم. (هلال، ٢٠٠٨، ص١).

المبحث الثالث

مفهوم الأزمات والكوارث

أولاً: مفهوم الأزمات:

الأزمة مصطلح يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت بهذه المنظمة أو المؤسسة. (الحريري، ٢٠١٢، ص١٠٢).

والأزمة هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة وتطوى في الاغلب على الاحداث السريعة وتهديد القيم أو الأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة. (الظاهر، ٢٠٠٧، ص١٢٠).

أما إدارة الأزمة: (كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأساليب العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها). (الخضيري، ١٩٩٧، ص٧٢).

وقد شهدت العصور الحديثة بعض التطورات في إدارة الأزمات نتيجة تطور تكنلوجيا الاتصال والمعلومات مما أدى إلى اقتراب أجزاء العالم من بعضها ونشر المعلومات على نطاق أوسع وبأقصى سرعة، وتزايدت قدرات وسائل الاعلام في التشهير والنيل من بعض المنصات من اجل جذب الجماهير لمتابعتها بما يحقق السبق الإعلامي الذي يضمن لها السيطرة والبقاء.

لذا فان الأزمة حين تقع فأن نتائجها السلبية تنعكس على جميع الافراد وعلى جميع المستويات مما تعكس على البيئة الداخلية والخارجية وهذا يجعل موضع اهتمام وعناية بكل المستويات.

ثانياً: مفهوم الكوارث: -

الكارثة: (حادثة محددة زمنياً ومكانياً ينجم عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء من مجتمع إلى أخطار شديدة مادية وخسائر في افراده تؤثر على البناء الاجتماعي بأرباك حياته وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمرارها). (الشعلان، ص.٢٧).

وعرفها بعضهم بانها: (الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما) (الظاهر ، ٢٠٠٩، ص.٦) .

أما إدارة مخاطر الكوارث: فتعرف بانها عملية منظمة تستخدم سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر وتقليل اثار الكوارث المحتملة عبر الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي وتمر بأربع مراحل رئيسية:

١- الوقاية والتخفيف من احتمالية وقوع الكارثة أو الحد من اثارها.

٢- الاستعداد: أي التخطيط والجاهزية المسبقة (خطط، تدريب، أنظمة انذار مبكر).

٣- الاستجابة: وهي اتخاذ الإجراءات الفورية لحماية الأرواح والممتلكات اثناء الكارثة.

٤- التعافي ويتضمن إعادة الاعمار وإصلاح البنى التحتية واستعادة الخدمات.

ثالثاً: الفرق بين الأزمات والكوارث:

إن الأزمات والكوارث لهما نفس التداعيات الخطيرة والاثار السلبية والشدة والعنف، الا ان هناك فروقاً واضحة بينهما، إذ يمكن التنبؤ بالأزمة، ولا يمكن التنبؤ بالكارثة الا في بعض الحالات المحدودة كالبراكين الا ان تحدث بشكل مفاجئ، كما تقع غالبية الكوارث لأسباب طبيعية تتعلق بالطبيعة وتقلباتها، بينما تنتج أكثر الأزمات عن أخطاء بشرية عمدية أو نتيجة اهمال، كما ان الأزمة اعم واشمل من الكارثة فالأزمة تشمل كافة الأزمات الصغيرة والكبيرة، أما الكارثة فتنحصر في الحوادث ذات الخسائر الفادحة في الأرواح.

المبحث الرابع

التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمنية في العراق

الاستراتيجية الأمنية ليست مجرد خطة مكتوبة ، بل هي اطار عمل متكامل يحدد كيفية مساهمة كل مؤسسة أمنية في إدارة الكارثة وتشمل الجيش والشرطة والدفاع المدني والأمن السيبراني، وهو علاقة تكاملية بينه وبين إدارة الكوارث والأزمات ، فالأمن ليس غاية في ذاته بل وسيلة لحماية الأرواح والممتلكات وضمان استقرار المجتمع وان نجاح أي دولة في مواجهة الكوارث والأزمات يرتبط بمدى قدرتها على ادماج البعد الأمني ضمن خطط إدارة المخاطر بشكل شامل وتكاملي ، وتوجد بعض التحديات والمعوقات التي تواجه الاستراتيجية الأمنية في العراق منها :

أولاً: غياب استراتيجية أمنية وطنية متكاملة لإدارة الكوارث والأزمات:

فعلى الرغم من وجود قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣ (من اهم النقاط التي يتناولها القانون هي تنظيم شؤون الدفاع المدني في العراق والحصول على موافقات السلامة ووضع اليات الوقاية والإنقاذ والإغاثة عند وقوع الكوارث وتعزيز قدرات الدولة في حماية الأرواح والممتلكات والبنى التحتية)، الا ان العراق يفتقر إلى استراتيجية أمنية موحدة تربط بين المؤسسات الأمنية وبقية المؤسسات الأخرى (الدفاع ، الصحة ، البيئة ، البلديات) ، وهذا ما اكد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام (٢٠٢١) عند تقييم قدرات إدارة الكوارث في العراق.

ثانياً: التركيز على الجانب الاستجابي أكثر من الوقائي: اذ تبين أن معظم الجهود الأمنية تُبذل بعد وقوع الكارثة (إخلاء، إنقاذ، حفظ النظام)، بينما تظل جوانب الوقاية (التخطيط، الإنذار المبكر، التدريب) ضعيفة هذا يتعارض مع إطار سنداي ٢٠١٥– ٢٠٣٠ الذي يركز على الاستباق والحد من المخاطر (اطار سنداي هو اتفاق دولي مدته ١٥ عاماً، يهدف إلى الحد من المخاطر القائمة ومنع ظهور مخاطر جديدة وتعزيز المرونة المجتمعية تجاه الكوارث).

ثالثاً: ضعف التنسيق بين وزارة الداخلية والوزارات الأخرى: إذ تشير الوثائق إلى أن التنسيق بين وزارة الداخلية والدفاع المدني من جهة، ووزارة الصحة والبيئة من جهة أخرى، يعاني من ثغرات تنظيمية. وهذا يؤدي إلى ازدواجية القرارات أو تأخير الاستجابة.

رابعاً: محدودية القدرات اللوجستية والتقنية:

أوضحت النتائج أن قوات الشرطة والدفاع المدني تفتقر إلى المعدات الحديثة (مثل الطائرات المسيّرة للمراقبة، أنظمة الاتصالات المؤمنة، أجهزة كشف التلوث البيئي) ويظهر هذا بوضوح خلال أزمات الفيضانات أو الحرائق واسعة النطاق.

خامساً: الحاجة إلى دمج الأمن السيبراني في الاستراتيجيات:

يمكن للهجمات الإلكترونية أن تُعطل البنى التحتية الحيوية (الكهرباء، الاتصالات، المستشفيات). لكن حتى الآن لا يوجد إطار عمل واضح في وزارة الداخلية العراقية لمعالجة "الكوارث الرقمية".

وبشكل عام فإن الاستراتيجية الأمنية في العراق، رغم ما تحقق من تطور في بنيتها المؤسسية والتشريعية، ما زالت تواجه جملة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق تحقيق أهدافها بصورة فعالة وشاملة، وان تجاوز هذه التحديات يتطلب اصلاحاً استراتيجياً شاملاً يقوم على تعزيز المهنية والشفافية في العمل الأمني، وتوحيد قنوات القرار وتطوير الكوادر البشرية، إضافة إلى إشراك المواطن في دعم هذه الأهداف من خلال برامج توعوية وتعاون مدني أمني مستدام.

المبحث الخامس

الخطة الاستراتيجية الأمنية للحد من الكوارث والأزمات

اولاً: تعزيز الأهداف الاستراتيجية الأمنية الرئيسية للحد من الكوارث والأزمات وتتضمن:

١. الوقاية من الكوارث عبر رصد المخاطر ومعالجتها قبل حدوثها.
٢. الجاهزية من خلال تدريب وتأهيل الموارد البشرية وإنشاء خطط طوارئ واضحة.
٣. الاستجابة الفورية عند وقوع الكارثة لتقليل الخسائر البشرية والمادية، ويكون ذلك عبر:
   - تنفيذ خطط الطوارئ الموضوعة مسبقا.
   - تشكيل فرق الاستجابة وتحديد مسؤوليات كل فريق.
   - توفير الموارد اللازمة للاستجابة للأزمة مثل المعدات والموظفين والموارد المالية. (العدوان، ص.٦٠).
٤. التعافي وإعادة البناء بسرعة وفاعلية بعد انتهاء الأزمة.
٥. تعزيز قدرات إدارة المخاطر.

٦. زيادة الوعي والمعرفة بأساليب وفرص الحد من مخاطر الكوارث والأزمات من خلال تبادل المعلومات والشركات الاستراتيجية. (مجلة المركز الوطني، الإصدار الثاني ، ص١٠).

٧. التنسيق والتكامل المؤسسي بين الأجهزة الأمنية، الدفاع المدني، الصحة، البلديات، ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: الاعتماد على المحاور الاستراتيجية الرئيسية لإدارة الكوارث والأزمات ومنها:

١. محور الوقاية والاستباق تتضمن:

- إعداد قاعدة بيانات وطنية للمخاطر والكوارث المحتملة.
- تطوير أنظمة الإنذار المبكر (للفيضانات، الزلازل، الأوبئة، التهديدات الأمنية...).
- سن تشريعات إلزامية للسلامة العامة (البناء المقاوم للزلازل، معايير السلامة الصناعية...).
- حملات توعية جماهيرية مستمرة حول السلوك الآمن في حالات الطوارئ.

٢-محور الجاهزية والتأهيل تتضمن:

- تدريب الكوادر الأمنية والدفاع المدني على خطط الطوارئ.
- تنفيذ تمارين محاكاة دورية للكوارث (حريق، فيضان، هجوم إرهابي، أزمة صحية...).
- تجهيز البنية التحتية بمخازن طوارئ (مياه، غذاء، أدوية، معدات إنقاذ).
- وضع خطة اتصالات بديلة لضمان استمرار التواصل أثناء الأزمات.

٣. محور الاستجابة السريعة وتتضمن:

- تشكيل غرف عمليات مشتركة تضم جميع الجهات المعنية.
- اعتماد نظام قيادة موحد (Incident Command System – ICS).
- تخصيص فرق تدخل سريع مجهزة وموزعة جغرافياً.
- توفير وسائل إخلاء وإنقاذ آمنة (مستشفيات ميدانية، طائرات إسعاف...).

٤-محور التعافي وإعادة البناء وتتضمن:

- تقييم الأضرار فورياً (بشرية، مادية، بيئية).

- وضع خطط لإعادة الإعمار مع مراعاة مبدأ البناء الأفضل (Build Back Better).
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمع.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود إعادة الإعمار.

٥-محور الحوكمة والتنسيق وتتضمن:

- إنشاء مجلس وطني لإدارة الكوارث والأزمات.
- توحيد الإجراءات بين الأجهزة الأمنية والمدنية.
- توفير التمويل الكافي عبر صندوق طوارئ وطني.
- تطوير شراكات دولية للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا

ثالثا: الية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأمنية وتشمل:

١- الإطار التشريعي والتنظيمي وتتضمن:

- وضع تعليمات وأنظمة داخلية ملزمة لاعتماد الإنذار المبكر كجزء من خطط الدفاع المدني والأمن الوطني.
- سن قوانين أو أوأمر ديوانية تُلزم تشكيل لجان مشتركة بين الداخلية وباقي الوزارات (الصحة، الدفاع، الاتصالات...).

٢. البنية التكنولوجية وتشمل:

- إنشاء مراكز مراقبة وتحليل بيانات متطورة مرتبطة بغرف عمليات وزارة الداخلية.
- اعتماد أنظمة اتصالات حديثة (أقمار صناعية، شبكات G/5G٤، رادارات) لنقل الإنذارات بشكل فوري.
- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بالتهديدات (مثل تجمعات غير اعتيادية، كوارث طبيعية، أو أزمات أمنية).

٣. التكامل المؤسسي ويشمل:

- ربط أنظمة الداخلية مع هيئة الأنواء الجوية لرصد الزلازل والعواصف، ووزارة الصحة لرصد الأوبئة، وأجهزة الاستخبارات لرصد التهديدات الأمنية والإرهابية، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين كل الجهات الأمنية والخدمية.

٤. الجانب البشري والتدريبي ويشمل:

- تدريب الضباط والعناصر على كيفية التعامل مع أنظمة الإنذار المبكر.
- إدخال مقررات خاصة بإدارة الأزمات في معاهد وكليات الشرطة.
- إجراء تمارين محاكاة دورية (Simulation Exercises) لقياس فعالية النظام.

٥. التوعية المجتمعية وتشمل:

- وضع آليات لإشعار المواطنين بالإنذارات عبر رسائل SMS، والإذاعة وتلفزيون ومنصات التواصل الاجتماعي.
- تدريب المجتمع على كيفية الاستجابة للإنذارات (مثل الإخلاء، أو إجراءات السلامة).

٦. التمويل والدعم الفني ويشمل:

- تخصيص موازنات لشراء الأجهزة وصيانة الأنظمة.
- التعاون مع المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) للحصول على الدعم الفني.

٧. التقييم المستمر ويتضمن:

- إنشاء وحدة تقييم ومراجعة دورية لأداء النظام.
- تحديث الأنظمة بما يتلاءم مع التغيرات الأمنية والبيئية.

ومن هذا نستنتج ان صياغة خطة استراتيجية أمنية مخصصة للحد من الكوارث والأزمات خطوة ضرورية وحاسمة لربط الابعاد الأمنية بممارسات إدارة المخاطر والحد من اثار الازمات،

ومع ذلك فإن نجاح الخطة يتطلب تجاوز فجوة بين الطموح النظري والقدرة التنفيذية والتي تشمل المؤسسات والقدرة المالية والبشرية والتقنية والتي تحقق الاستدامة والفاعلية المطلوبة.

نتائج البحث

١. وجود استراتيجية أمنية واضحة داخل وزارة الداخلية، لكنها بحاجة إلى تحديث دوري فقد تبين أن الوزارة تعتمد خططًا أمنية لمواجهة الكوارث، إلا أن بعضها لا يواكب التغيرات البيئية والتكنولوجية الحديثة.

٢. ضعف التنسيق الأفقي بين الجهات الأمنية والمدنية أثناء الأزمات، إذ أظهرت الدراسة أن غياب غرفة عمليات موحدة يؤدي إلى تضارب في الإجراءات وتأخير الاستجابة.

٣. الاستجابة الأمنية للكوارث تعتمد بشكل كبير على المبادرة الفردية لا على منظومة مؤسسية متكاملة مما يجعل الأداء متفاوتاً بين المحافظات ويُضعف الثقة المجتمعية في الجاهزية الوطنية.

٤. غياب مؤشرات قياس أداء دقيقة لتقييم فعالية الاستراتيجية الأمنية، إذ لا توجد آليات واضحة لقياس سرعة الاستجابة، أو حجم الخسائر التي تم تجنبها، أو رضا المواطنين بعد الأزمة.

٥. ضعف في إشراك المجتمع المحلي ضمن خطط الطوارئ فلم تُسجل برامج تدريب كافية للفرق التطوعية أو حملات توعية مستمرة، مما يُضعف مفهوم الأمن المجتمعي.

٦. وجود فجوة تشريعية في تنظيم صلاحيات وزارة الداخلية أثناء الكوارث، إذ ان بعض القوانين لا تمنح الوزارة صلاحيات استثنائية واضحة، مما يُعيق اتخاذ قرارات حاسمة في الوقت المناسب.

٧. تفاوت في جاهزية الموارد البشرية والمادية بين المحافظات، فقد أظهرت الدراسة أن بعض المناطق تفتقر إلى المعدات أو الكوادر المدربة، مما يُضعف الاستجابة المتوازنة على المستوى الوطني.

٨. ضعف في توظيف الإعلام الأمني كأداة للتوعية والتوجيه أثناء الأزمات، اذ لم تُسجل حملات إعلامية منهجية تُرافق الكوارث، مما يُسبب ارتباكًا في صفوف المواطنين.

٩. غياب التعاون الدولي المنظم في مجال إدارة الكوارث، فلم تُسجل اتفاقيات تبادل خبرات أو تدريبات مع دول ذات تجارب ناجحة، رغم الحاجة الملحة لذلك.

١٠. وجود إرادة إصلاحية داخل بعض مفاصل الوزارة، لكنها تحتاج إلى دعم مؤسسي وتشريعي فقد لوحظ أن بعض القيادات الأمنية تسعى لتطوير الأداء، لكن غياب الدعم التشريعي والمالي يُعيق تحقيق ذلك على نطاق واسع.

" يتضح من النتائج أن وزارة الداخلية العراقية تمتلك مقومات أساسية تؤهلها لخوض دور محوري في إدارة الكوارث، لكن ضعف الاستراتيجية الأمنية وعدم التنسيق بين الجهات الاخرى يقللان من فعاليتها ".

التوصيات

١-ضرورة إنشاء غرف عمليات مشتركة تضم الأمن، الدفاع المدني، الصحة، والإعلام، لضمان استجابة متكاملة وسريعة عند وقوع الكوارث.

٢-تحديث الاستراتيجية الأمنية بشكل دوري وفقًا للمتغيرات البيئية والتكنولوجية ومراجعة الخطط الأمنية كل عامين على الأقل، لتواكب التهديدات المستجدة مثل الكوارث المناخية أو الهجمات السيبرانية.

٣-ربط الخطة بالاستراتيجية الوطنية للأمن والدفاع المدني.

٤-إدماج إدارة الكوارث ضمن التدريب الأمني الأساسي، ويكون ذلك بتضمين مناهج إدارة الأزمات والكوارث في برامج إعداد الضباط، مع محاكاة سيناريوهات واقعية لتعزيز الجاهزية.

٥-إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للمخاطر المحتملة وتطوير نظام معلوماتي يربط بين المحافظات لرصد المخاطر وتحديثها، مما يتيح اتخاذ قرارات استباقية.

٦- تفعيل دور الإعلام الأمني في التوعية المجتمعية وذلك بإطلاق حملات إعلامية دورية توضح إجراءات السلامة، وتُعزز الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية.

٧-إشراك المجتمع المحلي في خطط الطوارئ وتدريب فرق تطوعية من المواطنين في الأحياء، لتكون رديفًا داعمًا في حالات الطوارئ، مما يعزز مفهوم الأمن المجتمعي.

٨-تطوير التشريعات الخاصة بإدارة الكوارث، ويكون ذلك بمراجعة القوانين الحالية لضمان وضوح المسؤوليات، وتوفير صلاحيات استثنائية للجهات الأمنية عند الضرورة.

٩-اعتماد مؤشرات قياس أداء واضحة لتقييم فعالية الاستراتيجية الأمنية، وذلك عبر وضع معايير كمية ونوعية لقياس سرعة الاستجابة، حجم الخسائر، ورضا المواطنين بعد كل أزمة.

١٠- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال إدارة الكوارث وتوقيع اتفاقيات تبادل خبرات وتدريبات مع دول ذات تجارب ناجحة، والاستفادة من الدعم الفني الدولي.

١١- تخصيص ميزانية مستقلة لإدارة الكوارث ضمن وزارة الداخلية، وذلك لضمان الجاهزية الدائمة، وتوفير المعدات والموارد البشرية دون انتظار إجراءات بيروقراطية.

١٢- اعتماد أنظمة الإنذار المبكر في وزارة الداخلية ويتم عبر الجمع بين القانون، التكنولوجيا، التدريب، والتعاون بين الوزارات مع إشراك المواطن في منظومة الاستجابة.

١٣- إدماج المناهج التعليمية بموضوعات التوعية بالكوارث.

١٤- تعزيز مشاركة المرأة والشباب في لجان الطوارئ، وذلك بإدخالهم دورات خاصة في الدفاع المدني والاسعافات الأولية.

" إن دمج البعد الأمني مع الاستجابة الإنسانية، وتبني تقنيات حديثة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، يمكن أن يحول وزارة الداخلية إلى قائد استراتيجي في منظومة الكوارث الوطنية ".

المصادر

(١) مرسي، حامد (٢٠٠٨)، التخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

(٢) سلطان، جاسم (٢٠١٠)، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، ط٢، مؤسسة أم القرى، المنصورة.

(٣) الخزرجي، كامل(٢٠٠٥)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، ط١، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.

(٤) خبراء بميك (٢٠٠٤)، كيف تفكر استراتيجيا، سلسلة التنمية الإدارية الذاتية، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة.

(٥) بني حمدان، خالد وادريس، محمد(٢٠٠٧)، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، دار البازوري العلمية، عمان.

(٦) سيد علي، محمد (٢٠٠٨)، التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ.

(٧) خليل، ضياء الدين (١٩٩٢)، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

(٨) هلال، محمد (٢٠٠٨)، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، مركز تطوير الإدارة، مصر.

(٩) سرورين، د. محمد والحريري، حكمت، (٢٠١٢)، إدارة الأزمات واستراتيجية القضاء على الأزمات، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

(١٠) الظاهر، نعيم (٢٠٠٧)، إدارة الأزمات الاستراتيجية، ط١.

(١١) الخضيري، محسن (١٩٩٧)، إدارة الأزمات، القاهرة، مطبعة مدبولي.

(١٢) الشعلان، احمد، إدارة الأزمات، الأسس – المراحل – الاليات، الرياض، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

(١٣) الظاهر، د. نعيم (٢٠٠٩)، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديثة، اربد – الأردن.
(١٤) العدوان، د. هاني، إدارة الأزمات رؤية استراتيجية للمستقبل، ط١، دار حامد للنشر، عمان.
(١٥) مجلة صدرت عن المركز الوطني الأمني وإدارة الأزمات (٢٠٢٣-٢٠٣٠)، الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، المملكة العربية الهاشمية، الإصدار الثاني.